

نواب يوجهون سهامهم إلى «الزراعة»: تستغلها الحكومة للترضيات



جانب آخر من القاعة امس

– أحمد الفضل: الأسعار تمس كل شعب الكويت، وقضية تهم قطاعا كبيرا من المتقاعدين بقرار ولم تنفذه الحكومة، التضخم يزيد كل يوم، لدينا مشكلة فراغ تشريعي، غلاء الصيدليات يصل إلى 12 ضعفا عن السعودية، نطالب الحكومة بتخفيض الأسعار، لكن كيف؟

وأضاف: بالنسبة للقوانين الأخرى، فاللجنة التشريعية وأعضاؤها ضيعوا وقت اللجنة في أولويات شخصية، هناك رسالة قدمتها عن الاقتراحات المتشابهة، مكتب المجلس يدافع عن 3 نواب ياتون باقتراحات متشابهة ورد مكتب المجلس في قراره.

وقال الفضل: يجب أن نرى من الحكومة سياسة واضحة تجاه تخفيض الأسعار.

ووافق المجلس على الرسالة الأولى باستعجال الاقتراحات بقوانين قواعد الحكومة وتنظيم القياديين والشؤون المدنية (موافقة عامة). ووافق على رسالة اتخاذ الحكومة إجراءات لمواجهة غلاء الأسعار.

– د. جمعان الحريش: هناك طلب بتقديم قوانين العسكريين وكادر المعلمين ومنع نقاضي فوائده عن قروض «التأمينات».

– مرزوق الغانم: هذه الطلبات تقدم إلى لجنة الأولويات.

الأسئلة: – سعد الخنفور: طلبت من وزير الأشغال توضيحا كاملا عن سبب تأخير مشروع الدائري السادس.

– سؤال النائب حمدان العازمي لوزير الإعلام لإفادته عن سبب توجيه الحكومة خطايا لرئيس الاتحاد الآسيوي لكرة القدم لرفع الإيقاف عن النشاط الرياضي الكويتي.

حمدان العازمي: مع الأسف الحكومة تعهدت بعودة الأندية المنحلة والاتحادات وكان هناك استجواب لكننا لم نر له نتيجة ولم تحل قضية الرياضة والمسؤول الأول وزير الشباب وتحمل المسؤولية وقبل بالوزارة ويستحق الاستجواب. وأضاف: ما يحدث اليوم جريمة بحق الشباب الرياضي، نخشى أن تتطور الأمور وتصبح قضية تصفية أرواح، فلماذا نجعلها تتطور لهذا الحد؟ وأخاطب الشباب الرياضي كأنهم نسوا الرياضة وكأنها قضية استجواب فقط.

وقال العازمي: مع الأسف الحكومة ليست جادة في حل هذه القضية، الرياضة أصبحت مصادر دخل في بعض دول العالم، انظروا إلى قطر لديها كأس العالم وستفتتح استاد خليفة ونحن إلى الآن لم نستطع حل مشكلة 3 نقاط، وأحلناها إلى القضاء لكي يفصل بها «حق العربي أم للكويت» هل هذه بلد هل هذا فكر؟

وأضاف: عندما قدمت الهيئة الشكوى قدمتها بعد جلسة الرياضة الخاصة وبعد حل الاتحاد بشهر فالحكومة غير جادة، الكويت كلها ردت بعد أشهر بسبعة أشهر بفضل الله. – الشيخ محمد العبدالله (وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الإعلام): الحكومة تسعى مساسا جديده وفعالية للوصول إلى حل لرفع الإيقاف وأطلعت على بعض تلك المساعي التي يقوم الوزير والجدول الزمني والإجراءات التي يتخذها الوزير لرفع الإيقاف.

– الشيخ صباح الخالد (نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية): إن كان الأمر يتعلق بالحكومة وللعمل على رفع هذا البلد فامر مقبول، لكننا نرفض أن يسال «هذه بلد» نعلم هذه بلد والكويت تحافظ عليها كلنا وكلنا نعمل من أجل رفعتها.

– حمدان العازمي: القضية قضية نفوذ، يفترض أن تتعهد بحل القضية ولا يأتي دور الانتقاد الخليل إلا وهذه القضية محلولة، هي قضية نفوذ، لا أحد يجرؤ على حل قضية مثل قضية الرياضة.

وأضاف: الدولة بكل أجهزتها وجماركها وداخليتها وجيشها ردت في 7 أشهر، الاستجواب يجب أن يوجه إلى رئيس الوزراء لأنها جريمة بحق الشباب الرياضي.

سؤال عمر الطبطبائي لوزير التربية عن التكلفة الفعلية للمطالب في المدارس الحكومية للمراحل الثلاث.

– عمر الطبطبائي: مقارنة تكلفة الطالب في المدارس الحكومية مع المدارس الخاصة، فهي أعلى بكثير في القطاع الخاص، ولم يكن هناك أي إجابة على هذه المأثرة. وقال الطبطبائي: جودة التعليم سيئة والمخرجات سيئة، والسبب في ذلك أن التكلفة كلها لمعاشات المدرسين والمدرسين الوافدين ولم تركز التكلفة على التعليم وجودته، وارتفاع المدارس الخاصة وهناك قرار بمنع زيادة الرسوم في المدارس الخاصة في 2015 وفي 2016 لزيادة بلغت 12 بالمئة، فهل طبقت التربية قرار عدم زيادة الرسوم؟ المواطن الكويتي أجبر نفسه أن يدخل عياله للتعليم الخاص ولكن أين تنفيذ القرارات؟ هل قمت بحسابها المدارس الخاصة التي رفعت الأسعار.

– د. ناصر الفارس (وزير التربية): آلية حساب تكلفة الطالب هناك دراسة تفصيلية وتشمل جميع المشاريع وليس فقط الباب الثالث (الرواتب). القطاع الخاص له حاسبة مختلفة يعتمد على طبيعة الدراسة والنظام في المدارس إذا كان أهلي أو ثنائية اللغة أو الأجنبية ولا يمكن مقارنتها بما تقوم به وزارة التربية. وأضاف: إذا كانت هناك زيادة في الرسوم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة ويتم مخاطبة المدرسة بطلبات فرص لمعالجة الوضع، ونحن مقبلون على تطوير التعليم الخاص ولدينا خطة ملوحة مراقبة المدارس الخاصة في جودة التعليم ومستوى المعلم والمناهج.

وقال الفارس: مقبلون على تطوير متكامل في المنظومة التعليمية ونتمنى أن يكون هذا المشروع هو الذي ينقل التعليم في الكويت إلى المنظومة العالمية.

– عمر الطبطبائي: هناك شكوى مقدمة من أحد أولياء الأمور بشأن ارتفاع سعر إحدى المدارس ولم يتخذ أي إجراءات.

سؤال صباح الهاشم لوزير المالية لتزويد بها بنسخة من الدراسة الحكومية التي تتضمن استراتيجيات الخصخصة لـ74 شركة ومؤسسة تساهم أكثرها في هيئة الاستحقاق.

– صفاء الهاشم: ليس لدى مشكلة بالخصخصة وأنادي بدمشارة القطاع الخاص لحاوله رفع المستوى المعيشي للأسرة الكويتية وتحسين الأوضاع للطبقة المتوسطة في الكويت، ولم أن دولة نفطية تنتج النفط وتصدره وتسوي «توست» و«بسكوت»، هذا خطأ، لندخل القطاع

الصنایق التأمينية.

– صالح عاشور: نحن نتكلم عن معاناة فئة معينة من الشعب عانت من عدم تنفيذ قرار 498 لسنة 2008، وتم إحالتهم إلى التقاعد بناء على قرار واضح بإعطائهم هذه المكافأة العامة السوفية. وقالت الهاشم: شركة النقل العام كانت تدخل ذهب، ولكن كان بها هدر غير طبيعي و«بوق» لقطع الغيار، وبها فساد لا يحمله البعاريين، هناك كتبية من القوانين ولم يطبق قانون واحد، هناك شركات مملوكة لهيئة الاستثمار فيه «بوق كثير»، والحكومة ترفض أن تكون هناك شركة مواشي ثانية.

– أنس الصالح ووزير المالية: كل الشركات المملوكة لهيئة الاستثمار قبل سنة ونصف اتخذت مجلس الإدارة قرارا بإعادة هيكلتها كشركة تلو الأخرى وأولها شركة النقل والمشروعات السياحية والمواشي وكلها حُضرت لمناقشة الملاحظات الواردة عليها.

– صفاء الهاشم: أجابته ما راح اطالعها بذلك استعنت بالبنك الدولي الذي يدير كل ديرة دخلها، الدراسة التي أتيت بها لم انظر فيها لأنها منذ عام 1993، ولا أضع أي اعتبار للمستشار الذي تعطونه أموالا، شركة الأمن الغذائي لا بد أن تنتج. وأضافت: رفضت عضو للجنة الميزانيات كل ميزانيات الشركات المملوكة للدولة تحت مظلة هيئة الاستثمار.

سؤال ثامر الظفيري لوزير الإسكان عن أسباب فسح عقد تقديم أعمال الخدمات الاستشارية لإدارة برنامج تطوير مشروع جنوب الطلاع الإسكاني. – ناصر السويط: نطلب من الحكومة الاستعجال في الإجابة عن الأسئلة لأنني سألت عن أسباب فسح العقد والعقد تم فسحه منذ 5 أشهر وعلى الحكومة أن تتهاون في الرد على الأسئلة.

– أضاف: الوزير لديه رغبة لحلحلة قضية الإسكان وقول له ليس معنى أن الاستجواب من أن القضية انتهت والكويتيون ينتظرون 25 سنة ولم يحصلوا على بيت لأدرس.

وقال السويط: هناك 120 ألف طلب إسكاني ومتوسط الأسرة الكويتية ممكن أن يصل إلى 550 ألفا، المواطن أن لم يحصل على منزل فهذا رفاة «قشري».

– أضاف: توجيهاً للأسئلة من باب الحرص والحث على الاستعجال وحلحلة القضية التي تهم الكويتيين جميعا.

– د. جمعان الحريش: هناك طلب مقدم بشأن كادر المعلمين وقانون العسكريين.

– مرزوق الغانم: بعد الميزانيات نضع قانون كادر المعلمين.

– د. جمعان الحريش: اليوم مدرج قانون العسكريين.

انتقل المجلس إلى مناقشة قانون منح معاشات استثنائية ومكافآت استحقاق للعسكريين المتقاعدين من ضباط الصف والأفراد.

صفاء الهاشم (مقرر اللجنة المالية): الهدف إنصاف ضباط الصف والأفراد في الدفاع الداخلية والحرس الوطني، وصرف معاش استثنائي لضباط من فئة نقيب وما دون بقيقة 400 د.ك وضباط الصف والأفراد بقيمة 300 د.ك.

– د. جمعان الحريش: في سنة في الخدمة (250) لمن أمضى 20 سنة في الخدمة.

وأضافت: عدد المستفيدين 2681 في الدفاع والداخلية والحرس الوطني والعاش الاستثنائي 8 ملايين و764 ألفا ومكافأة الاستحقاق مرة واحدة 65 مليون دينار ووافقت اللجنة.

وقالت الهاشم: أن المؤسسة العامة للتأمينات رفضت هذا الاقتراح لأنه وفقا لقولها إنه من اختصاص مجلس الوزراء ووزارة المالية أكدت ان المقترحات تتنافى مع توجه العام للدولة في ترشيد الإنفاق وعبئا على الخزانة العامة

متطلباتها وأشكر أعضاء اللجنة والجنود الجهولين أبناءكم الذين يواصلون الليل بالنهار. وذكر عبد الصمد أن هناك بعض الميزانيات تم رفضها وبعضها تم الموافقة عليها و مرفق أسباب الرفض وتشمل التقارير ملخصا والتقارير الفصل، وأنوجه بالشكر للزخوة في ديوان الحاسبة وجهاز المراقبين الماليين الذين بذلوا الجهد والزخوة في ديوان الخدمة المدنية وكذلك وزير المالية وأعضاء اللجنة الفنية في وزارة المالية. وقال: نأمل أن يأخذ الاخوان في وزارة المالية ملاحظاتنا في اللجنة.

– مرزوق الغانم: شكرت اللجنة وأعضاءها والمكتب الفني للجنة فلكم منا جزيل الشكر وعظيم الامتنان.

– علي القبياسي: الميزانيات أموال الشعب الكويتي والمخالفات التي سببها ديوان الحاسبة متكررة والحكومة تريد أن ينصم على الميزانيات وهذا دليل عجز الحكومة عن المحافظة على المال العام. وأضاف: كيف لا يجد الكويتيون فرص عمل والوافدون يجدون فرص عمل حتي في الوظائف المهنية البسيطة؟. اليوم البلدية في دبي لديها نظام وأنت في السيارة تنجز معاملات، هناك أبناء البلد لا يجدون فرص عمل، وكل ما نتكلم عنه من توصيات بذبح أراج أراج.

وقال القبياسي: 18 ألف مخالفة لماذا نوافق على الميزانية؟ نفس المخالفات ونفس المعاناة بعدم وجد فرص عمل، أنن لا قيمة لكل كلامنا. وأمس الكزن الموجود في الكويت إذا أرادت الحكومة أن لا المخالفات تحدثوا لنا كبيرا، لكن كتاب في فترات متعددة شهدت نفس المخالفات والملاحظات، هناك عدم وجود ميكنة متطورة للخدمات الحكومية.

– شعيب الموزيري: لعدم وجود الشخص المناسب في المكان المناسب تستمر هذه المخالفات ولعدم وجود رقابة على الجهات تستمر المخالفات كل المناقصات لا يتذكرن تكلفتها الحقيقية، والملاحظا الهيئات التي تمنح لدول وبها مخالفة صريحة لنص الدستور ولا نطلب سداد هذه الديوان. وأضاف: نحن أمام مرحلة صعبة وأصبحتا أمام دولة مقررضة، ويجب ألا نقر هذه الميزانيات ولا يمكن أن يستمر هذا الهدر والجاوز والمخالفات. – د.عبدالكريم الكندري: الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية، المشكلة في الهيئة أنها الكزن الموجود في الكويت إذا أرادت الحكومة أن تشتري دمج أو تراضي أحدا فليدبها هذه الهيئة، والملاحظا جميعها تعني عدم خضوع أو سيطرة الدولة على هذه الهيئة. وأضاف: إن الهيئة لم تتعاون مع الجهات الرقابية ولا يردون على الدولة لأنهم يعملون أنهم الكزن الموجود بالدولة، وإنجاز الهيئة في مشرواتها 7 بالمئة فقط

والمرجو أن ينشأ عنها غير محقق. وقال الكندري: اتحدى خلال الـ10 سنوات الأخيرة أن تكون الهيئة قد أنجزت شيئا، الهيئة تنتقل من وزير إلى وزير، وقضية الحيازات الزراعية تتكرر بشكل سنوي ومن الطبيعي أن نرفض ميزانيتها لأنها موجبة ضد الشعب، والهيئة لا ترد على الملاحظات الرقابية، وجهاز المراقبين، نجد مقاومة شرسة من الحكومة وهيئاتها ضد هذا الجهاز.

– عمر الطبطبائي: ديوان الحاسبة يقول عن هيئة الزراعة بأنها غير متعاونة مع الجهات الرقابية، هناك ممارسات خطيرة وهناك 11 سلوكا متكررا، ولا ترد على رئيس مجلس الوزراء أو وزيرها أو مجلس الأمة فكيف أوافق على ميزانيتهم؟ وأضاف: الهيئة لا تلتزم بالقانون المناقصات ولم نسمع أن أي وزير تولى هذه الهيئة حاسب أحدا، التصويت بالموافقة على ميزانية هذه الهيئة هي جريمة بقدر ذاتها ونرفض ميزانيتها.

– صفاء الهاشم: الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، لماذا أوافق على ميزانيتها؟ فهي غير جادة في تسوية ملاحظاتها الخمسين وإدارة التدقيق الداخلي لا توجد في الهيئة، وأعضاؤها أتوا في اللجنة «كور مخلص» وأربنا عدم تعاونهم مع ديوان الحاسبة والجهات الرقابية.

– أضاف: عدد صفحات التقارير والمرفقات 2964 مستندا، وهناك جهود بذلت في الميزانية وأشكر رئيس المجلس لدعمه اللجنة وتلبية

متطلباتها وأشكر أعضاء اللجنة والجنود الجهولين أبناءكم الذين يواصلون الليل بالنهار. وذكر عبد الصمد أن هناك بعض الميزانيات تم رفضها وبعضها تم الموافقة عليها و مرفق أسباب الرفض وتشمل التقارير ملخصا والتقارير الفصل، وأنوجه بالشكر للزخوة في ديوان الحاسبة وجهاز المراقبين الماليين الذين بذلوا الجهد والزخوة في ديوان الخدمة المدنية وكذلك وزير المالية وأعضاء اللجنة الفنية في وزارة المالية. وقال: نأمل أن يأخذ الاخوان في وزارة المالية ملاحظاتنا في اللجنة.

– مرزوق الغانم: شكرت اللجنة وأعضاءها والمكتب الفني للجنة فلكم منا جزيل الشكر وعظيم الامتنان.

– علي القبياسي: الميزانيات أموال الشعب الكويتي والمخالفات التي سببها ديوان الحاسبة متكررة والحكومة تريد أن ينصم على الميزانيات وهذا دليل عجز الحكومة عن المحافظة على المال العام. وأضاف: كيف لا يجد الكويتيون فرص عمل والوافدون يجدون فرص عمل حتي في الوظائف المهنية البسيطة؟. اليوم البلدية في دبي لديها نظام وأنت في السيارة تنجز معاملات، هناك أبناء البلد لا يجدون فرص عمل، وكل ما نتكلم عنه من توصيات بذبح أراج أراج.

وقال القبياسي: 18 ألف مخالفة لماذا نوافق على الميزانية؟ نفس المخالفات ونفس المعاناة بعدم وجد فرص عمل، أنن لا قيمة لكل كلامنا. وأمس الكزن الموجود في الكويت إذا أرادت الحكومة أن لا المخالفات تحدثوا لنا كبيرا، لكن كتاب في فترات متعددة شهدت نفس المخالفات والملاحظات، هناك عدم وجود ميكنة متطورة للخدمات الحكومية.

– شعيب الموزيري: لعدم وجود الشخص المناسب في المكان المناسب تستمر هذه المخالفات ولعدم وجود رقابة على الجهات تستمر المخالفات كل المناقصات لا يتذكرن تكلفتها الحقيقية، والملاحظا الهيئات التي تمنح لدول وبها مخالفة صريحة لنص الدستور ولا نطلب سداد هذه الديوان. وأضاف: نحن أمام مرحلة صعبة وأصبحتا أمام دولة مقررضة، ويجب ألا نقر هذه الميزانيات ولا يمكن أن يستمر هذا الهدر والجاوز والمخالفات. – د.عبدالكريم الكندري: الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية، المشكلة في الهيئة أنها الكزن الموجود في الكويت إذا أرادت الحكومة أن تشتري دمج أو تراضي أحدا فليدبها هذه الهيئة، والملاحظا جميعها تعني عدم خضوع أو سيطرة الدولة على هذه الهيئة. وأضاف: إن الهيئة لم تتعاون مع الجهات الرقابية ولا يردون على الدولة لأنهم يعملون أنهم الكزن الموجود بالدولة، وإنجاز الهيئة في مشرواتها 7 بالمئة فقط

والمرجو أن ينشأ عنها غير محقق. وقال الكندري: اتحدى خلال الـ10 سنوات الأخيرة أن تكون الهيئة قد أنجزت شيئا، الهيئة تنتقل من وزير إلى وزير، وقضية الحيازات الزراعية تتكرر بشكل سنوي ومن الطبيعي أن نرفض ميزانيتها لأنها موجبة ضد الشعب، والهيئة لا ترد على الملاحظات الرقابية، وجهاز المراقبين، نجد مقاومة شرسة من الحكومة وهيئاتها ضد هذا الجهاز.

– عمر الطبطبائي: ديوان الحاسبة يقول عن هيئة الزراعة بأنها غير متعاونة مع الجهات الرقابية، هناك ممارسات خطيرة وهناك 11 سلوكا متكررا، ولا ترد على رئيس مجلس الوزراء أو وزيرها أو مجلس الأمة فكيف أوافق على ميزانيتهم؟ وأضاف: الهيئة لا تلتزم بالقانون المناقصات ولم نسمع أن أي وزير تولى هذه الهيئة حاسب أحدا، التصويت بالموافقة على ميزانية هذه الهيئة هي جريمة بقدر ذاتها ونرفض ميزانيتها.

– صفاء الهاشم: الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، لماذا أوافق على ميزانيتها؟ فهي غير جادة في تسوية ملاحظاتها الخمسين وإدارة التدقيق الداخلي لا توجد في الهيئة، وأعضاؤها أتوا في اللجنة «كور مخلص» وأربنا عدم تعاونهم مع ديوان الحاسبة والجهات الرقابية.

– أضاف: عدد صفحات التقارير والمرفقات 2964 مستندا، وهناك جهود بذلت في الميزانية وأشكر رئيس المجلس لدعمه اللجنة وتلبية

بارك لهم إقرار مقترحه بإجماع نيابي

عسكر: نتمنى على الحكومة عدم رد قانون العسكريين



صورة الاقتراح الذي تقدم به عسكر ونواب وأقره المجلس امس

شكره وباقي الموظفين لجهودهم الكبيرة في عمل اللجنة

عبدالصمد يمنح أقدم العاملين في الميزانيات «يوسف» لقب «مستشار»

ربيع سكر

توجه رئيس لجنة الميزانيات البرلمانية النائب عدنان عبدالصمد بالشكر الى أعضاء اللجنة وجميع العاملين بها لجهودهم الكبيرة في إعداد تقارير اللجنة عن ميزانيات الوزارات والجهات الحكومية والتي أحيلت للمجلس. والنائب عبدالصمد حُص بالشكر اقدم العاملين بلجنة الميزانيات يوسف عبدالصمد عنه: نشكر المستشار يوسف فهو يقوم بجهد كبير في عمل اللجنة. وتابع عبدالصمد: ونشكر الأخت بدرية

عبدالصمد: ونشكر الأخت بدرية

تتموا على الغانم والكندري تقدير جهودهم

مطالبات نيابية بمنح موظفي «الميزانيات» مكافآت لجهودهم غير العادية

ربيع سكر

بالنهار لإنجاز تقارير ميزانيات الجهات الحكومية المختلفة. وتمنى النواب على الأمين العام علام الكندري منح موظفي اللجنة والعاملين بها ما يستحقون تقديرا لجهودهم غير العادية في عملهم فهم يسهرون يوميا في المجلس حتى فجر لإنجاز التقارير لتكون جاهزة للتصويت عليها.

أكد عدد من النواب لـ «الوسط»، ضرورة منح موظفي لجنة الميزانيات البرلمانية مكافآت لجهودهم غير العادية، وتمنى النواب على رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم النظر بعين العطف وتقدير جهود فريق لجنة الميزانيات من موظفين وعمال والذي يواصلون الليل

أكد عدد من النواب لـ «الوسط»، ضرورة منح موظفي لجنة الميزانيات البرلمانية مكافآت لجهودهم غير العادية، وتمنى النواب على رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم النظر بعين العطف وتقدير جهود فريق لجنة الميزانيات من موظفين وعمال والذي يواصلون الليل